شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولـة الكويـت
البيانـات الماليـة المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) و شركاتها التابعه
دولـة الكويت

البيانـات المالـية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	4 – 1
بيان المركز المالي المجمع	5
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	6
بيان الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الآخر المجمع	7
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	8
بيان التدفقات النقدية المجمع	9
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	34 – 10

RSM البزيع وشركاهم
برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت
ت +965 22961000
ف +965 22412761
www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة / المساهمين المحترمين
شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين ب "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2019، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية، التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، وباستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة للأمور المبينة في أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فأن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في31 ديسمبر 2019، ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

(أ) كما هو مبين في إيضاح رقم 7 (أ) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، إن رصيد الدائنون التجاريون والخسائر المتراكمة لايتضمن مطالبة متنازع عليها تتمثل في فوائد ورسوم أخرى بمبلغ 16,949,157 دينار كويتي (205,397,772 درهم إماراتي) تم المطالبة بها من قبل المطور الرئيسي لإحدى الشركات التابعة للشركة الأم على الرصيد الدائن المستحق وفقاً لشروط التعاقد والناتج من إقتناء عقارات قيد التطوير. لم نتمكن من التأكد ما إذا كان ضرورياً إجراء أي تعديلات على الرصيد الدائن المستحق للمطور الرئيسي كما في 31 ديسمبر 2019 وذلك نتيجة لعدم التوصل إلى تسوية بين الطرفين.

(ب) كما هو مبين في إيضاح رقم 2 (ب) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، تم تجميع شركة أركان للصناعة والتعدين – ش.م.م. (شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة أركان القابضة – ش.م.ك. (قابضة) – شركة تابعة مباشرة للشركة الأم) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بناءً على معلومات مالية معدة من قبل الإدارة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2019. لم نتمكن من الحصول على أدلة ملائمة وكافية لمراجعة المعلومات المالية للشركة التابعة وذلك لعدم توفر البيانات المالية المدققة وعدم حصولنا أيضاً على أي إستجابة خاصة بتعليمات التدقيق من مراجع حسابات الشركة التابعة كما في 31 ديسمبر 2019. وبالتالي لم نتمكن من تحديد التأثيرات الجوهرية المحتملة على القيم الدفترية المجمعة والإفصاحات المرتبطة بها.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة الى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في ابداء رأينا المتحفظ.

RSM البزيع وشركاهم هي عضو في شبكة RSM. RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل أعضاء في شبكة RSM
كل عضو في شبكة RSM هو شركة مستقلة ومستقل قانونيا ومستقل عن شبكة RSM ليست مسؤولة عن أفعال وسلوك أي عضو آخر في شبكة RSM

عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية

من دون إضافة تحفظ إلى رأينا المتحفظ ، نود أن نشير إلى الإيضاح رقم (26) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، والذي يبين تجاوز المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 32,147,066 دينار كويتي. كما هو مبين في الإيضاح رقم (26)، إن هذه الظروف بالإضافة إلى العوامل الأخرى الواردة في الايضاح رقم (26) تشير إلى وجود عدم تأكد مادي والذي قد يؤدي إلي وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية.

التأكيد على أمر

من دون إضافة تحفظ إلى رأينا المتحفظ نود أن نشير إلى الإيضاح رقم (21) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة ، فيما يتعلق بالقضايا المرفوعة ضد ومن قبل المجموعة.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الأمور. بالإضافة للأمور المذكورة في فقرة أساس الرأي المتحفظ ، فقرة عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية وفقرة التأكيد على أمر، لقد تم التعرف أيضاً علي الأمر التالي والذي يعتبر من أمور التدقيق الهامة التي وجب علينا عرضها في تقريرنا.

تقييم العقارات قيد التطوير

إن العقارات قيد التطوير والبالغة قيمتها 72,834,810 دينار كويتي تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي موجودات المجموعة. إن تحديد صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها من تلك العقارات تعتمد إعتمادا كبيراً على تقديرات وإفتراضات، لذلك إن تقييم العقارات قيد التطوير من أمور التدقيق الهامة. تقوم المجموعة بعمل تقييم سنوي من خلال مقيم أجنبي مستقل ومعتمد لتحديد ما إذا كان هناك إنخفاض في قيمة العقارات قيد التطوير. إن التقييم يعتمد على بعض الافتراضات الأساسية مثل معدلات الخصم ومخاطر السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لتقدير صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها لتلك العقارات، يستخدم المقيم طريقة القيمة السوقية مع الأخذ في الإعتبار طبيعة وإستخدام العقارات. لقد قمنا بمراجعة التقييم المعد من قبل المقيم، طريقة العرض ومدى كفاية الإفصاحات عن العقارات قيد التطوير كما هو مبين في إيضاح رقم (5) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2019، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لم نحصل على التقرير السنوي للمجموعة والذي يشمل أيضاً تقرير مجلس الإدارة، قبل تاريخ تقريرمراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على تلك التقارير بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات. فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متطابقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا واذا ما تبين لنا من خلال عملنا أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء مادية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك ضمن تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإفصاح عنه فيما يتعلق بهذا الشأن. إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا نعبرعن أي نتيجة تدقيق حولها.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصـــول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، ســـواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضـمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصـادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارســـة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمســـتوى من الشـــك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.

- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.

- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمجموعة او أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصـــل مع المســـؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المســـؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاســـتقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

ومن بين الأمور التي تم التواصـل بها مع المسـؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للفترة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصـاح عن تلك الأمور ضـمن تقرير التدقيق ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنبا لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغى على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة ، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا وباستثناء الأمور المذكورة في فقرة أساس الرأي المتحفظ ، فقرة عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية وفقرة التأكيد على أمر، قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، على وجه كان من الممكن أن يؤثر مادياً على نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

برأينا كذلك، أنه من خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه كان من الممكن أن يؤثر مادياً على نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
9 أبريل 2020

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 33

الموجودات	إيضاح	2019	(معدل) * 2018
نقد في الصندوق ولدى البنوك		**440,958**	898,421
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**231,059**	177,683
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	3	**1,189,573**	747,643
مخزون		**237,839**	254,411
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	4	**12,824,058**	12,188,164
عقارات قيد التطوير	5	**72,834,810**	71,534,114
ممتلكات وعقارات ومعدات		**712,203**	465,629
مجموع الموجودات		**88,470,500**	86,266,065
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
مستحق للبنوك	6	**4,049,352**	5,054,852
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	7	**34,929,682**	32,527,462
مرابحات دائنة		**5,251**	8,161
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	8	**412,630**	375,656
مجموع المطلوبات		**39,396,915**	37,966,131
حقوق الملكية :			
رأس المال	9	**39,266,391**	39,266,391
أسهم خزانة	10	**(5,948,170)**	(5,948,170)
احتياطي إجباري	11	**-**	12,166,782
احتياطي اختياري	12	**5,948,170**	10,820,279
احتياطي القيمة العادلة		**6,130,810**	4,975,483
تعديلات ترجمة عملات أجنبية		**(3,018,454)**	(3,138,088)
خسائر متراكمة		**(6,179,418)**	(23,111,606)
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		**36,199,329**	35,031,071
الحصص غير المسيطرة	13	**12,874,256**	13,268,863
مجموع حقوق الملكية		**49,073,585**	48,299,934
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**88,470,500**	86,266,065

* إن بعض المبالغ المدرجة في هذا البيان لا تتوافق مع البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2018 وتعكس التعديلات التي تم إجراءها كما هو مبين بالتفصيل في إيضاح رقم (27).

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة .

فيصل علي المطوع
رئيس مجلس الإدارة

شركة بيان للاستثمار
Bayan Investment Co.

	إيضاح	2019	2018
الإيرادات :			
صافي أرباح الاستثمارات	15	**281,410**	195,837
أتعاب إدارة واستشارات	16	**17,014**	17,574
صافي إيرادات المبيعات	16	**386,637**	245,806
إيرادات أخرى		**29,846**	24,766
		714,907	483,983
المصاريف والأعباء الأخرى :			
مصاريف عمومية وإدارية	17	**801,168**	729,906
مخصص دعوى قضائية	7 ، 21	**780,915**	-
أعباء تمويلية		**255,377**	291,888
(أرباح) خسائر فروقات عملات أجنبية		**(42,303)**	123,048
		1,795,157	1,144,842
خسارة السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة		**(1,080,250)**	(660,859)
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(13,435)**	(17,444)
حصة الزكاة		**(4,176)**	(6,978)
خسارة السنة		**(1,097,861)**	(685,281)
الخاصة بـ :			
مساهمي الشركة الام		**(701,211)**	(563,291)
الحصص غير المسيطرة		**(396,650)**	(121,990)
خسارة السنة		**(1,097,861)**	(685,281)
		فلس	فلس
خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم	18	**(1.935)**	(1.555)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانـات المالية المجمعة .

	2019	(معدل) * 2018
خسارة السنة	(1,097,861)	(685,281)
صافي الدخل الشامل الآخر:		
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
فروقات ترجمة عملات من العمليات الأجنبية	121,677	(50,593)
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,925,802	894,929
الدخل الشامل الآخر للسنة	2,047,479	844,336
مجموع الدخل الشامل للسنة	949,618	159,055
الخاص بـ :		
مساهمي الشركة الأم	1,344,225	293,708
الحصص غير المسيطرة	(394,607)	(134,653)
مجموع الدخل الشامل للسنة	949,618	159,055

* إن بعض المبالغ المدرجة في هذا البيان لا تتوافق مع البيانات المالية المجمعة كما في 31 ديسمبر 2018 وتعكس التعديلات التي تم إجراءها كما هو مبين بالتفصيل في إيضاح رقم (27).

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانـات المالية المجمعة .

شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم									
	رأس المال	أسهم خزانة	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	خسائر متراكمة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017	39,266,391	(5,948,170)	12,166,782	10,820,279	5,644,035	(3,100,158)	(23,917,794)	34,931,365	13,403,516	48,334,881
التعديل الانتقالي نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في 1 يناير 2018	-	-	-	-	62,134	-	-	62,134	-	62,134
الرصيد كما في 1 يناير 2018 (معدل) (كما هو مدرج سابقاً)	39,266,391	(5,948,170)	12,166,782	10,820,279	5,706,169	(3,100,158)	(23,917,794)	34,993,499	13,403,516	48,397,015
تعديلات تصحيح أخطاء (إيضاح 27)	-	-	-	-	(1,625,615)	-	-	(1,625,615)	-	(1,625,615)
الرصيد كما في 1 يناير 2018 (معدل)	39,266,391	(5,948,170)	12,166,782	10,820,279	4,080,554	(3,100,158)	(23,917,794)	33,367,884	13,403,516	46,771,400
الربح المحول من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الخسائر المتراكمة	-	-	-	-	-	-	1,369,479	1,369,479	-	1,369,479
مجموع الدخل الشامل (الخسائر الشاملة) للفترة	-	-	-	-	894,929	(37,930)	(563,291)	293,708	(134,653)	159,055
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018 (معدل)	39,266,391	(5,948,170)	12,166,782	10,820,279	4,975,483	(3,138,088)	(23,111,606)	35,031,071	13,268,863	48,299,934
إطفاء جزئي للخسائر المتراكمة (إيضاح 14)	-	-	(12,166,782)	(4,872,109)	-	-	17,038,891	-	-	-
صافي الربح المحول من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الخسائر المتراكمة	-	-	-	-	(770,475)	-	594,508	(175,967)	-	(175,967)
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) السنة	-	-	-	-	1,925,802	119,634	(701,211)	1,344,225	(394,607)	949,618
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	**39,266,391**	**(5,948,170)**	**-**	**5,948,170**	**6,130,810**	**(3,018,454)**	**(6,179,418)**	**36,199,329**	**12,874,256**	**49,073,585**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانـات المالية المجمعة .

2019	2018	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :
(1,080,250)	(660,859)	خسارة السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة
		تسويات :
(281,410)	(195,837)	صافي أرباح الاستثمارات
(523)	(3,752)	إيرادات فوائد
(1,483)	(1,981)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة
126,992	36,643	استهلاك
38,457	37,985	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
780,915	-	مخصص دعوى قضائية
255,377	291,888	أعباء تمويلية
(42,303)	123,048	(أرباح) خسائر فروقات عملات أجنبية
(204,228)	(372,865)	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
-	(53,717)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
(441,930)	76,857	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
16,572	124,172	مخزون
502,977	(8,539)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(126,609)	(234,092)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :
1,113,941	1,631,217	المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(325,957)	(3,027)	ممتلكات وعقارات ومعدات - صافي
228,034	168,852	توزيعات أرباح مستلمة
523	3,752	إيرادات فوائد مستلمة
1,016,541	1,800,794	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :
(73,080)	-	المدفوع من إلتزامات عقود الإيجار
(1,005,500)	(749,334)	مستحق للبنوك
(2,910)	(104,382)	مرابحات دائنة
(10,042)	(5,736)	توزيعات أرباح مدفوعة
(255,377)	(291,888)	أعباء تمويلية مدفوعة
(1,346,909)	(1,151,340)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(456,977)	415,362	صافي (النقص) الزيادة في النقد في الصندوق ولدى البنوك
(486)	676	تأثير ترجمة العملات الاجنبية على النقد في الصندوق ولدى البنوك
898,421	482,383	نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة
440,958	898,421	نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (28) تشكل جزءاً من البيانـات المالية المجمعة .

1. التأسيس والنشاط الخاص بالشركة الأم

إن شركة بيان للاستثمار (الشركة الأم) هي شركة مساهمة كويتية عامة تأسست بموجب عقد التأسيس رقم 1491/ جلد 1 بتاريخ 21 يوليو1997 وآخرتعديلاته بتاريخ 15 أبريل 2019 وهي مدرجة في بورصة الكويت. وقد تم قيد الشركة الأم بالسجل التجاري تحت رقم 70718 بتاريخ 30 أغسطس 1997.

إن أغراض الشركة الأم هي مدير محفظة الاستثمار.

إن العنوان المسجل للشركة الأم هو مجمع سعاد التجاري - شارع فهد السالم – قطعة 12 – مبنى 21 – وعنوانها المسجل هو صندوق بريد رقم 104 الدسمة ، 35151 - دولة الكويت .

إن الشركة الأم تخضع لإشراف هيئة أسواق المال وفقاً للقانون رقم 2010/7 لشركات الاستثمار.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 9 أبريل 2020. إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها .

2. السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات . إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس .

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ش) .

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية:

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2019 وبيانها كالتالي:

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 - التأجير

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (17) التأجير، وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (4) تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد تأجير، وتفسير لجنة التفسيرات رقم (27) تقييم جوهر المعاملات التي تتضمن شكلاً قانونياً لعقد تأجير. يحدد المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير ويتطلب من المستأجرين المحاسبة عن أغلب العقود وفقا لنموذج فردي ضمن بنود المركز المالي.

لم يطرأ تغيير جوهري على طريقة محاسبة المؤجرين وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) مقارنةً بمعيار المحاسبة الدولي رقم (17). سيواصل المؤجرين تصنيف كافة عقود التأجير إما كعقود تأجير تشغيلية أو تمويلية باستخدام مبادئ مماثلة لمبادئ المعيار المحاسبة الدولي رقم (17). وعليه، لم ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) أثر على عقود التأجير التي تكون فيها المجموعة الطرف المؤجر.

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، طبقت المجموعة منهجاً واحداً للاعتراف والقياس على جميع عقود التأجير التي تكون فيها المجموعة الطرف المستأجر، باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير للموجودات ذات القيمة المنخفضة. وطبقت المجموعة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) باستخدام أسلوب الأثر الرجعي المعدل عند التطبيق المبدئي في 1 يناير 2019 وبالتالي، لم يتم تعديل معلومات المقارنة.

اختارت المجموعة استخدام الأسلوب الانتقالي العملي المناسب الذي يسمح بتطبيق المعيار فقط على العقود التي تم تحديدها مسبقاً كعقود تأجير كما في معيار المحاسبة الدولي رقم (17) وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية 4 في تاريخ التطبيق المبدئي. اختارت المجموعة أيضا استخدام إعفاءات من الاعتراف بعقود التأجير التي تبلغ مدتها عند تاريخ بدء مدة عقد التأجير 12 شهراً أو أقل ولا تحتوي على خيار شراء ("عقود التأجير قصيرة الأجل") وعقود التأجير التي يكون فيها الأصل محل العقد منخفض القيمة ("موجودات ذات القيمة المنخفضة").

الأثر على محاسبة المستأجر

التأجير التشغيلي السابق
يغير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) كيفية قيام المجموعة بالمحاسبة عن عقود التأجير المصنفة سابقاً كعقود تأجير تشغيلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17)، والتي كانت خارج بنود المركز المالي. عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، على جميع عقود التأجير (باستثناء ما هو مذكور أدناه)، تقوم المجموعة بـ:

1. الإعتراف بأصول حق الاستخدام ومطلوبات التأجير ضمن بيان المركز المالي المجمع، ويتم قياسهما مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير المستقبلية، و
2. الإعتراف بإستهلاك أصول حق الاستخدام والفوائد على مطلوبات التأجير في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، و
3. يتم تجزئة إجمالي مبلغ النقد المدفوع إلى أصل المبلغ (معروض ضمن الأنشطة التمويلية) والفائدة (معروض ضمن الأنشطة التشغيلية) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الاعتراف بحوافز التأجير (مثلا فترة اعفاء عن الإيجار) كجزء من قياس أصول حق الاستخدام ومطلوبات التأجير في حين أنها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) تنتج عن الاعتراف بمطلوبات حوافز التأجير ويتم إطفاؤها على أساس القسط الثابت وتخصم من مصروف الإيجار.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) يتم اختبار أصول حق الاستخدام للتحقق من وجود انخفاض في قيمتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (36) الإنخفاض في قيمة الموجودات، ويحل محل الشرط السابق للاعتراف بمخصص لعقود التأجير المتوقع خسارتها.

بالنسبة لعقود التأجير قصيرة الأجل (مدة التأجير 12 شهراً أو أقل) ولعقود التأجير الموجودات ذات القيمة المنخفضة (مثل أجهزة الحاسب الآلي والأثاث المكتبي)، اختارت المجموعة الاعتراف بمصاريف التأجير على أساس القسط الثابت كما هو مسموح به وفقا للمعيار الدولي التقارير المالية رقم (16). يتم عرض المصاريف ضمن بند المصاريف الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

التأجير التمويلي السابق

يتمثل الفارق الرئيسي بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (17) فيما يتعلق بالموجودات المحتفظ بها سابقاً بموجب عقد التأجير تمويلي في قياس ضمانات القيمة المتبقية التي يقدمها المستأجر للمؤجر. ويتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) أن تعترف المجموعة كجزء من مطلوبات التأجير المبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية فقط ، عوضاً عن الحد الأقصى للمبلغ المضمون وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17). لم يكن لهذا التغيير تأثير مادياً على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

الأثر على محاسبة المؤجر

لا يغير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بشكل جوهري كيفية قيام المؤجر بالمحاسبة عن عقود التأجير. يواصل المؤجر تصنيف عقود التأجير إما كعقود تأجير تمويلية أو كعقود تأجير تشغيلية والمحاسبة عنهما بشكل مختلف. ومع ذلك، قام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بتغيير وزيادة الإفصاحات المطلوبة، خاصةً فيما يتعلق بكيفية قيام المؤجر بإدارة المخاطر الناشئة عن حصته المتبقية في الموجودات المستأجرة.

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، يقوم المؤجر الوسيط بالمحاسبة عن عقد التأجير الرئيسي و التأجير من الباطن كعقدين منفصلين. يتعين على المؤجر الوسيط تصنيف عقد التأجير من الباطن كعقد تأجير تمويلي أو تشغيلي بالرجوع إلى أصول حق الاستخدام الناشئة عن عقد التأجير الرئيسي (وليس بالرجوع إلى الموجودات الأساسية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17)).

الأثر المالي الناتج عن التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)
إن سعر الاقتراض الإضافي للمستأجر المطبق على مطلوبات التأجير المعترف بها ضمن بيان المركز المالي المجمع كما في تاريخ التطبيق المبدئي هو 4.75%.

يوضح الجدول التالي تسوية ارتباطات عقود التأجير التشغيلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) كما في 31 ديسمبر 2018 ومطلوبات التأجير المعترف بها ضمن بيان المركز المالي المجمع كما في تاريخ التطبيق المبدئي:

	دينار كويتي
إرتباطات تأجير تشغيلية مخصومة وفقاً للتعديل الانتقالي لمعيار المحاسبة الدولي رقم (16)	324,680
مطلوبات التأجير المعترف بها ضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 1 يناير 2019	**324,680**

توضح الجداول التالية مقدار التعديل على كل بند في البيانات المالية المتأثرة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) للسنة الحالية.

التأثير على الأرباح أو الخسائر المجمعة	دينار كويتي
الزيادة في مصاريف الإستهلاك	(64,932)
الزيادة في الأعباء التمويلية	(14,150)
النقص في المصاريف العمومية والإدارية	73,080
الزيادة في خسارة السنة	**(6,002)**

التأثير على الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية كما في 31 ديسمبر 2019:	كما لو معيار المحاسبة الدولي رقم (17) مطبق (دينار كويتي)	تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) (دينار كويتي)	كما هو معروض (دينار كويتي)
أصول حق الاستخدام (ممتلكات وعقارات ومعدات)	-	259,748	259,748
صافي التأثير على مجموع الموجودات	**-**	**259,748**	**259,748**
إلتزامات عقود الإيجار (دائنون و أرصدة دائنة أخرى) (إيضاح 7)	-	265,750	265,750
صافي التأثير على مجموع المطلوبات	**-**	**265,750**	**265,750**

التأثير على بيان التدفقات النقدية المجمعة

نتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تأثير على بيان التدفقات النقدية المجمع للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) يستوجب على المستأجر عرض التالي:
- مدفوعات لتأجير قصير الأجل ومدفوعات لتأجير موجودات ذات قيمة منخفضة ومدفوعات التأجير المتغيرة وغير المدرجة ضمن مطلوبات التأجير، كجزء من الأنشطة التشغيلية (قامت المجموعة بإدراج تلك المدفوعات ضمن المدفوعات للموردين والموظفين).
- المدفوعات النقدية للجزء الخاص بالفوائد على مطلوبات التأجير إما ضمن الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة التمويلية، كما هو مسموح به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (7). (اختارت المجموعة إدراج الفوائد المدفوعة ضمن الأنشطة التمويلية).
- المدفوعات النقدية لجزء الأصل من مطلوبات التأجير ضمن من الأنشطة التمويلية.

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) يتم عرض جميع مدفوعات التأجير التشغيلي ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ونتيجة لذلك ارتفع صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية بمبلغ 73,080 دينار كويتي وصافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية بنفس المبلغ.

لم ينتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تأثير على صافي التدفقات النقدية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): مزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي
وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، شريطة أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المستحق من المبلغ الأصلي القائم (معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها) والاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج الأعمال المناسب لغرض التصنيف. توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن الأصل المالي يجتاز اختبار معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها بغض النظر عن أي حدث أو ظرف يؤدي إلى الإنهاء المبكر للعقد وبغض النظر عن أي طرف يدفع أو يتلقى تعويضات معقولة عن الإنهاء المبكر للعقد. يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري إعتباراً من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن تلك التعديلات لا يتوقع ان يكون لها أثر مادي على البيانات المالية المجمعة.

دورة التحسينات السنوية 2015-2017 (الصادرة في ديسمبر 2017)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – دمج الأعمال
توضح التعديلات أن أي منشأة عند اكتساب السيطرة على عمليات مشتركة، فإنها تطبق متطلبات دمج الأعمال على مراحل منها قياس الاستثمارات المملوكة من قبل في موجودات ومطلوبات العمليات المشتركة بالقيمة العادلة. وللقيام بذلك، يقوم المشتري بقياس حصص ملكيته المملوكة سابقاً في العمليات المشتركة.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على معاملات دمج الأعمال التي يكون تاريخ الحيازة لها في أو بعد الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن المجموعة لا تتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

معيار المحاسبة الدولي رقم (23) – تكاليف الاقتراض
توضح التعديلات أن المجموعة تعامل أي قروض تمت في الأساس لتطوير أصل مؤهل كجزء من القروض العامة عندما تكون كل الأنشطة الضرورية لتجهيز الأصل للاستخدام أو البيع المزمع له كاملة.

تطبق المنشأة تلك التعديلات على تكاليف الاقتراض المتكبدة في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تطبق فيها المنشأة تلك التعديلات للمرة الأولى. تطبق المنشأة تلك التعديلات على المعاملات التي تحصل فيها على سيطرة مشتركة في أو بعد أو الفترة المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. وحيث أن سياسة المجموعة الحالية تتماشى مع هذه التعديلات ، فإن المجموعة لا تتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير على البيانات المالية المجمعة.

تنطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2019 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير
كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – تعريف الأعمال
التعديلات في تعريف الأعمال (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)) هي تغييرات على ملحق (أ) ، فقط في المصطلحات المُعرفة وإرشادات التطبيق والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) وبيانها كما يلي:

- توضيح عدم إمكانية اعتبار الأنشطة والموجودات المقتناة كأعمال إلا إذا تضمنت على الأقل مُدخَل ومعالجة موضوعية تسهمان معاً بشكل جوهري في القدرة على الإنتاج.
- اقتصار تعريفات الأعمال والإنتاج من خلال التركيز على البضائع والخدمات المقدمة للعملاء وإلغاء مرجعية القدرة على خفض التكاليف.
- إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كانت قد تمت المعالجة بموضوعية.
- استبعاد التقييم الذي يحدد قدرة المستثمرين في السوق على استبدال أي مُدخلات أو معالجات ومع ذلك القدرة على مواصلة الإنتاج.
- إضافة خيار اختبار التركز الذي يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المقتناة لا تمثل الأعمال.

تسري التعديلات أعلاه على جميع الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاستحواذ في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020. إن المجموعة بصدد احتساب التأثير المحتمل مع بياناتها المالية المجمعة الناتجة من تطبيق هذا المعيار.

ب- أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة، البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (يشار إليهم مجتمعين ب "المجموعة"):

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية % 2019	نسبة الملكية % 2018
شركة أركان القابضة - ش.م.ك.(قابضة) وشركتها التابعة المملوكة بالكامل: شركة أركان للصناعة والتعدين (ش.م.م.) الواقعة في جمهورية مصر العربية (i)	الكويت	قابضة	**99.9**	99.9
شركة دار الظبي القابضة ش.م.ك. (قابضة) وشركتها التابعة المملوكة بالكامل: شركة دار الظبي العقارية ش.م.ك.م. الواقعة في دولة الكويت (ii)	الكويت	قابضة	**58.061**	58.061
شركة الصفوة الدولية للاستشارات (شركة الشخص الواحد) (iii)	الكويت	استشارات	-	100
شركة السنابل العقارية (ذ.م.م.) (iii)	الكويت	عقارية	-	99.9

(i) قامت المجموعة بتجميع شركة أركان للصناعة والتعدين (ش.م.م.) على أساس معلومات مالية معدة من قبل الإدارة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2019، وذلك لعدم توفر البيانات المالية المدققة للشركة التابعة.

(ii) تم رهن عدد 100 مليون سهم من أسهم شركة دار الظبي القابضة ش.م.ك. (قابضة) مقابل قرض تم الحصول عليه من قبل بنك محلي (إيضاح 6).

(iii) قامت الشركة الأم بشطب عقود تأسيس تلك الشركات التابعة. وبناءا على ذلك، قامت المجموعة بوقف تجميع تلك الشركات التابعة ولم تعترف بأية ربح أو خسارة من عدم التجميع.

إن الشركات التابعة (المستثمرين) هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم . وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم :

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها .
- قابلة للتعرض للخسارة ، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها .
- لديها القدرة على إستخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها .

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه .

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها ، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها . تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك :

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين .
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة ، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى .
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى .
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين .

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية . تحديدا، يتم ادراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراءها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الام على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بإستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة ، مع عدم التغير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة.إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى و إن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة . إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تقوم بالآتي :

- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة .
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة .
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية .
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم .
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به .
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر .
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود .

جـ - الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الإتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد في الصندوق ولدى البنوك، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، المستحق للبنوك، الدائنين، والمرابحات الدائنة.

(أ) الموجودات المالية

1 – تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بإدارة موجودات المجموعة وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يتم تحديد نموذج الاعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبدئي
يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف
يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في أحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة ، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية
تم استبدال فئات قياس الموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المتاحة للبيع، المحتفظ بها حتى الاستحقاق، القروض والمدينين) بما يلي:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع .
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة
تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية، و
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

<u>التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي</u>
طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانيا عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

تم تصنيف النقد في الصندوق و لدى البنوك و المدينون التجاريون كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

<u>المدينون التجاريون</u>
يمثل المدينون في المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع أوخدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي. يتم الاعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً خسائر الائتمان المتوقعة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تتوافق مع تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض"، ولا يحتفظ بها لغرض المتاجرة. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة وغير المسعرة ضمن بند الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي المجمع.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف المجموعة الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا كان قد تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو تشكل جزء من محفظة أدوات مالية تدار معاً، ويوجد دليل على نموذج حديث من تحقيق أرباح قصيرة الأجل. تسجل الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة وتقاس في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، يجوز للمجموعة عند الاعتراف المبدئي أن تصنف موجودات مالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان ذلك يلغي أو يحد بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح أو خسائر البيع والناتجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة ضمن بند الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجمع.

2 – انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينيين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الإعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

(ب) المطلوبات المالية

تظل طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية هي نفسها إلى حد كبير كما كانت وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، باستثناء معالجة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن مخاطر الإئتمان للمجموعة والمتعلقة بالمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تعرض تلك التغيرات في الدخل الشامل الآخر دون إعادة تصنيف لاحق لبيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة
يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النحو المبين أعلاه بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

1) الدائنون
يمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

2) الإقتراض
يتم إدراج القروض مبدئياً بصافي القيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة .ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم إحتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أوالخسائر المجمع خلال فترة الإقتراض بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم إحتساب تكلفة منح القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات في هذه الحالة ، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

3) مرابحات دائنة
يدرج رصيد المرابحة الدائنة باجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الارباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

(د) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية
يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي او لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

د - المخزون
يقيم المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل ، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقادمة أو بطيئة الحركة. تتضمن تكلفة المخزون المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية.

يتم تحديد تكلفة المخزون وفقاً لما يلي:
- مخزون المواد الخام وقطع الغيارعلى أساس المتوسط المرجح.
- إنتاج غير تام بالتكلفة الصناعية للمرحلة التي وصل إليها الإنتاج.
- الإنتاج التام بالتكلفة الصناعية أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوما منه تكاليف الانجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقادمة وبطيئة الحركة بناءً على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

هـ - عقارات قيد التطوير
إن عقارات قيد التطوير تم تطويرها بهدف البيع في المستقبل ضمن النشاط الإعتيادي بتحويلها إلى مخزون عقارات بدلا من الاحتفاظ بها لغرض إكتساب الإيجارات أو إرتفاع القيمة السوقية. ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل. تسجل العقارات المباعة وهي تحت التطوير بالتكلفة مضافاً إليها الربح / الخسائر ناقصا المطالبات المرحلية.

تشمل تكلفة العقارات تحت التطوير تكلفة الأراضي وغيرها من النفقات التي يتم رسملتها عن الأعمال الضرورية كجعل العقار جاهزا للبيع. تتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع التقديري ناقصاً التكاليف المتكبدة في عملية بيع العقار. يعتبر العقار منجزا عند إكتمال جميع الأعمال المتعلقة به بما في ذلك البنية التحتية ومرافق المشروع بالكامل.

و - ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات .

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

تعترف المجموعة بأصول حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح فيه الموجودات محل العقد متاحة للإستخدام). وتقاس أصول حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة أصول حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد التأجيرالمعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم إستهلاك أصول حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. إن أصول حق الاستخدام تخضع لخسائر الإنخفاض في القيمة. إن أصول حق الاستخدام للمجموعة تتمثل في مكاتب مؤجرة لمدة 5 سنوات.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم إحتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي :

فئة الموجودات	سنوات
مباني	20
آلات ومعدات	10 - 5
سيارات	5
أثاث وأجهزة حاسب آلي	5 - 3
أصول حق الاستخدام	5

يتم إدراج أعمال رأسمالية قيد الإنشاء بالتكلفة، بعد الاكتمال تحول الأعمال الرأسمالية قيد الإنشاء إلى الفئة المناسبة من الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ز - إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية الفترة المالية ، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت) . إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد.

يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ح - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ط - المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الإقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي.

وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ي - رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

ك - أسهم الخزانة

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقا من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة بإستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين" احتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار على التوالي.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقا في علاوة الإصدار ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم .

ل - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

م - تحقق الإيراد

يعرف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) الإيراد على أنه "الدخل الناتج من أنشطة المنشأة الاعتيادية" ويتم إنشاء نموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناشئة من العقود مع العملاء، ويتطلب الاعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تأدية خدمات للعملاء.
فيما يلي خطوات النموذج الخمس :

- الخطوة الأولى : تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية : تحديد التزامات الأداء في العقد - التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة : تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة إستحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها ، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد – بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام بالأداء.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالتزام الأداء.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الأراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأديه الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية :

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء ، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة ، و للمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:
- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل .
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل .
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تلبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة ينتج من الأنشطة التالية:

1) مبيعات البضاعة
تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل السيطرة على البضاعة للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة كبيرة، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد ، والتي تم شراؤها سابقا من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم و الخسارة إلي العميل ، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.

2) أتعاب إدارة
يتم تحقق أتعاب الإدارة وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

3) عمولات الاتعاب وإيرادات الاستشارات
يتم تحقق عمولات الأتعاب وإيرادات الاستشارات عندما يتم تقديم الخدمة ذات الصلة.

4) إيرادات ومصروفات أخرى
يتم تحقق الإيرادات والمصروفات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ن - تكاليف الإقتراض
إن تكاليف الإقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للإستخدام أو البيع ، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للإستخدام أو البيع . إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم إستغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد .

يتم إدراج كافة تكاليف الإقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تم تكبدها من الشركة فيما يتعلق بإقتراض الأموال.

س - العملات الأجنبية
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة . إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كموجودات متاحة للبيع فتدرج ضمن "التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة" ضمن الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية . يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار صرف مساوية تقريبا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم إستبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ع - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ضريبة دعم العمالة الوطنية، حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم الخسائر المتراكمة وحصتها من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى حساب الاحتياطي الإجباري. لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 لعدم وجود ربح ضريبي يخضع لإحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ف - ضريبة دعم العمالة الوطنية
يتم إحتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5 % من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ضريبة دعم العمالة الوطنية، حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات الزميلة والتابعة غير المجمعة المدرجة في بورصة الكويت وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت وذلك طبقا للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له.

ص - حصة الزكاة
يتم إحتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصتها في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة لهما.

ق- موجودات الأمانة
لا يتم التعامل مع الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة وبالتالي ، لا يتم إدراجها ضمن البيانات المالية المجمعة ، ولكن يتم الإفصاح عنها في إيضاحات البيانات المالية المجمعة.

ر - الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

ش- الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن المجموعة تقوم ببعض الآراء و التقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية . إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة . قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة .

1- تحقق الإيراد

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 – م) يتطلب آراء هامة.

2- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعه

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

3- مخصص مخزون

إن تحديد رواج المخزون والعوامل المحددة لإحتساب الانخفاض في القيمة يتضمن آراء هامة.

4- تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه " بالتكلفة المطفأة" أو"بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 – جـ).

5- تصنيف الأراضي

عند إقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في إستخدام هذه الأراضي:

- عقارات قيد التطوير

عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

- أعمال تحت التنفيذ

عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو إستخدامها في المستقبل فإن كلاً من الأراضي والإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

- عقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة

عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

- عقارات استثمارية

عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الإحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية .

6- عقود التأجير

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ، من بين أمور أخرى ، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير.
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس.
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً).
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها.
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي :

1- القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة .إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2- الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

3- مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن عملية تحديد مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة تتطلب تقديرات. إن مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المتوقعة مستقبلاً كما هو مبين في إيضاح رقم 2 جـ (أ-2). يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن قيد الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

4- مخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض المخزون يخضع لموافقة الإدارة

5- إنخفاض قيمة العقارات قيد التطوير

يتم إدراج العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها، أيهما أقل. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض في القيمة، يتم تقييم صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها. يتم التقييم بناءاً على أسعار البيع المتوقعة أوالقيمة السوقية العادلة أو من خلال الرجوع إلى الأسعار السائدة بالسوق لعقارات مشابهة مخصوماً منها المصاريف الإضافية لإستبعاد الأصل. أي فرق بين صافي القيمة البيعية والقيمة الدفترية يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

6- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الإنخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد، والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل.إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

7- عقود التأجير

إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:

- تقدير مدة عقد التأجير
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير
- تقييم ما إذا كان أصول حق الإستخدام قد إنخفضت قيمتها.

3. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2019	2018
مدينون تجاريون (أ)	**1,018,521**	619,848
أرصدة مدينة أخرى	**171,052**	127,795
	1,189,573	747,643

(أ) إن أرصدة المدينون التجاريون متعلقة بشركة أركان للصناعة والتعدين – ش.م.م. (شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة أركان القابضة – ش.م.ك. (قابضة) – شركة تابعة مباشرة للمجموعة).

إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هي كما يلي:

	خلال 90 يوم	من 91 إلى 180 يوم	أكثر من 180 يوم	المجموع
2019	**483,914**	**384,276**	**150,331**	**1,018,521**
2018	494,314	62,248	63,286	619,848

4. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2019	(معدل) 2018
أوراق مالية مسعرة	**11,094,464**	10,529,735
أوراق مالية غير مسعرة	**1,729,594**	1,459,352
محافظ	**-**	199,077
	12,824,058	12,188,164

تم رهن أوراق مالية مسعرة بمبلغ 6,513,028 دينار كويتي كضمان مقابل قرض ممنوح من قبل بنك محلي (إيضاح 6).

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر مقومة بالعملات التالية:

العملـــة	2019	2018
دينار كويتي	**12,219,011**	11,493,812
دولار أمريكي	**-**	199,077
درهم إماراتي	**605,047**	495,275
	12,824,058	12,188,164

تم الإفصاح عن أسس التقييم الخاصة بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر في (إيضاح 24).

5. عقارات قيد التطوير

إن الحركة خلال السنة هى كما يلي:

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**71,534,114**	71,534,114
إضافات (إيضاح 21)	**1,300,696**	-
الرصيد في نهاية السنة	**72,834,810**	71,534,114

إن العقارات قيد التطوير تتمثل في الأراضي الواقعة في جزيرة الريم - إمارة أبو ظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) بهدف تطويرها وبيعها في المستقبل كمجمعات وشقق سكنية ومكاتب تجارية. بناءاً على تقديرات الإدارة، تبلغ التكلفة التقديرية للمشروع 3,508,594,819 درهم إماراتي (289,524,683 دينار كويتي). يتم نقل الملكية بناءاً على الفقرة رقم 7.2 من العقد بعد الإنتهاء من السداد الكامل للدفعات والإنتهاء من أعمال التطوير.

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغت القيمة العادلة للعقارات قيد التطوير مبلغ 73,684,819 دينار كويتي (2018: 73,745,627 دينار كويتي). تم التوصل للقيمة العادلة بناءً على تقييم تما من قبل مقيم أجنبي مستقل ومعتمد. لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات قيد التطوير، تم إستخدام طريقة القيمة السوقية، مع الأخذ في الإعتبار طبيعة وإستخدام العقارات قيد التطوير.

6. مستحق للبنوك

إن المستحق للبنوك يتضمن قرض لأجل بمبلغ 3,600,000 دينار كويتي تم الحصول عليه من قبل بنك محلي. إن القرض لأجل يحمل معدل فائدة 2 % سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي. إن الدفعة النهائية للقرض بمبلغ 3,600,000 دينار كويتي تستحق للسداد في 30 سبتمبر 2020 .

قامت المجموعة برهن 100 مليون سهم من أسهمها المملوكة في شركة تابعة (إيضاح 2 - ب) وأسهم مسعرة مصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 4) كضمان مقابل القرض.

7. داننون وأرصدة دائنة أخرى

	2019	2018
داننون تجاريون (أ)	**27,555,947**	26,170,794
دفعات مقبوضة مقدماً من عملاء (ب)	**5,903,037**	5,907,909
مخصص دعوى قضائية (جـ)	**780,915**	-
إلتزامات عقود الإيجار (إيضاح 2)	**265,750**	-
أرصدة دائنة أخرى	**424,033**	448,759
	34,929,682	32,527,462

(أ) يتضمن رصيد الداننون التجاريون مبلغ 23,534,238 دينار كويتي (285,198,845 درهم إماراتي) (2018: 23,553,660 دينار كويتي (285,198,845 درهم إماراتي)) والذي يمثل الرصيد الدائن المتبقي والمستحق للمطور الرئيسي نتيجة لإقتناء عقارات قيد التطوير (إيضاح 5) والذي تم إستحقاقه كما في 31 ديسمبر 2019. وفقاً للإنذار المرسل من قبل محامي المطور الرئيسي والذي تم إستلامه من قبل الشركة التابعة للشركة الأم وذلك لتسوية الرصيد المستحق، قام المطور الرئيسي بالمطالبة بفوائد ورسوم أخرى بمبلغ 16,949,157 دينار كويتي (205,397,772 درهم إماراتي) على الرصيد المستحق. لم تقم الشركة التابعة للشركة الأم بتسجيل تلك الفوائد والرسوم الأخرى في الدفاتر وذلك لعدم موافقتها عليها. أسوة بما تم مع أحد المطورين الآخرين في جزيرة الريم - إمارة أبو ظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) بحصوله على إعفاء لسداد الفوائد والرسوم الأخرى عند البدء في التطوير، إن إدارة المجموعة تتفاوض حالياً مع المطور الرئيسي وذلك لتسوية الرصيد الدائن المستحق والوصول إلى إتفاق للحصول على إعفاء لسداد الفوائد والرسوم الأخرى المتعلقة بها وذلك بمجرد البدء في عملية التطوير.

(ب) تتمثل في المبالغ المقبوضة مقدماً من العملاء عن الحجوزات لوحدات سكنية أو مكاتب والتي سيتم بناؤها ضمن بند عقارات قيد التطوير (إيضاح 5). قام ثمانية عملاء برفع قضايا مطالبين بإسترداد المبالغ المدفوعة مقدماً بمبلغ 905,319 دينار كويتي (10,971,072 درهم إماراتي). تم إصدار حكم نهائي لصالح سبعة من العملاء بمبلغ 668,543 دينار كويتي (8,101,716 درهم إماراتي).

(جـ) يمثل هذا المبلغ في مخصص للفوائد القانونية التي تم إحتسابها على الرصيد الدائن المستحق لشركة كيو انترناشيونال كونسلتنس (إيضاح 21).

8. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2019	2018
الرصيد في بداية السنة	**375,656**	339,652
المحمل خلال السنة	**38,457**	37,985
مخصص لم يعد له ضرورة	**(1,483)**	(1,981)
الرصيد في نهاية السنة	**412,630**	375,656

9. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 392,663,910 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية (2018 : 392,663,910 سهم).

10. أسهم خزانة

	2019	2018
عدد الأسهم	**30,319,197**	30,319,197
النسبة إلى الأسهم المصدرة	**%7.72**	%7.72
القيمة السوقية (دينار الكويتي)	**1,100,587**	1,294,630
التكلفة (دينار كويتي)	**5,948,170**	5,948,170

قامت إدارة الشركة الأم بتجميد جزء من حساب الإحتياطي الاختياري بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة إحتفاظ الشركة الأم بأسهم الخزانة. إن أسهم الخزانة غير مرهونة .

11. احتياطي إجباري
وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ضريبة دعم العمالة الوطنية، حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يزيد رصيد الاحتياطي عن 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاجباري نظراً لصافي الخسارة المتكبدة خلال السنة ورصيد الخسائر المتراكمة كما في نهاية السنة السابقة. وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين التي إنعقدت بتاريخ 31 مارس 2019 على إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة من خلال تخفيض كامل رصيد الإحتياطي الإجباري بمبلغ 12,166,782 دينار كويتي (إيضاح 14).

12. احتياطي اختياري
وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ضريبة دعم العمالة الوطنية، حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة السنوية للمساهمين بناء على إقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري نظراً لصافي الخسارة المتكبدة خلال السنة ورصيد الخسائر المتراكمة كما في نهاية السنة السابقة. وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين التي إنعقدت بتاريخ 31 مارس 2019 على إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة من خلال تخفيض رصيد الاحتياطي الاختياري بمبلغ 4,872,109 دينار كويتي (بعد خصم رصيد احتياطي أسهم الخزينة من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 5,948,170 دينار كويتي) (إيضاح 14).

13. الشركة التابعة ذات الحصة غير المسيطرة بنسبة مادية للمجموعة:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة الملكية المحتفظ بها من قبل المجموعة %		نسبة الملكية للحصص غير المسيطرة %		الأنشطة الرئيسية
		2019	2018	2019	2018	
شركة دار الظبي القابضة ش.م.ك.(قابضة)	الكويت	%58.061	%58.061	%41.939	%41.939	تملك أسهم الشركات المساهمة الكويتية أو الأجنبية

كما في 31 ديسمبر 2019، بلغ إجمالي الحصص غير المسيطرة مبلغ 12,874,256 دينار كويتي (2018: 13,268,863 دينار كويتي).

فيما يلي ملخص المعلومات المالية للشركة التابعة المذكورة أعلاه ذات الحصص غير المسيطرة بنسب مادية للمجموعة .

ملخص بيان المركز المالي المجمع :

	2019	2018
الموجودات المتداولة	4,123	4,462
المطلوبات المتداولة	28,079,684	26,014,079
صافي المطلوبات المتداولة	(28,075,561)	(26,009,617)
الموجودات غير المتداولة	72,834,810	71,534,114
المطلوبات غير المتداولة	14,061,673	13,886,014
صافي الموجودات غير المتداولة	58,773,137	57,648,100
صافي الموجودات	30,697,576	31,638,483
نسبة ملكية الحصص غير المسيطرة (%)	41.939%	41.939%
القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة	12,874,256	13,268,863

فيما يلي ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع :

	2019	2018
صافي الخسارة	(945,777)	(290,876)
الدخل الشامل الآخر(الخسارة الشاملة الأخرى)	4,870	(30,193)
مجموع الخسارة الشاملة	(940,907)	(321,069)
الخسارة الخاص بالحصص غير المسيطرة	(394,607)	(134,653)

14. الجمعية العامة وتوزيعات الأرباح المقترحة

إقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019. إن هذا الإقتراح خاضع لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2019 على:
1- البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
2- عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
3- وافقت على إطفاء جزء من الخسائر المتراكمة لتصبح 6,072,715 دينار كويتي بعد الإطفاء وذلك من خلال تخفيض رصيد الاحتياطي الاختياري بمبلغ 4,872,109 دينار كويتي (بعد خصم رصيد احتياطي أسهم الخزانة من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 5,948,170 دينار كويتي) (إيضاح 12) ، وتخفيض كامل رصيد الإحتياطي الإجباري بمبلغ 12,166,782 دينار كويتي (إيضاح 11).

15. صافي أرباح الاستثمارات

	2019	2018
إيرادات توزيعات أرباح	**228,034**	168,852
أرباح غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر	**53,376**	17,835
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**-**	9,150
	281,410	195,837

16. الإيرادات

تم تقسيم إيرادات المجموعة الرئيسية كما يلي:

	2019		
	عمليات الاستثمار	القطاع الصناعي	المجموع
السلع والخدمات المحولة في وقت معين:			
أتعاب إدارة واستشارات	**17,014**	**-**	**17,014**
صافي ايرادات المبيعات	**-**	**386,637**	**386,637**
المجموع	**17,014**	**386,637**	**403,651**

	2018		
	عمليات الاستثمار	القطاع الصناعي	المجموع
السلع والخدمات المحولة في وقت معين:			
أتعاب إدارة واستشارات	17,574	-	17,574
صافي ايرادات المبيعات	-	245,806	245,806
المجموع	17,574	245,806	263,380

17. مصاريف عمومية وإدارية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية تكاليف موظفين بمبلغ 459,977 دينار كويتي (2018: 416,487 دينار كويتي) .

18. خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. يتم إحتساب خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم بقسمة خسارة السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة:

	2019	2018
خسارة السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم	**(701,211)**	(563,291)
	سهم	سهم
عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل	**392,663,910**	392,663,910
ناقصاً : المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزانة	**(30,319,197)**	(30,319,197)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	**362,344,713**	362,344,713
	فلس	فلس
خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم	**(1.935)**	(1.555)

نظراً لعدم وجود أدوات مخففة قائمة، فإن خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم متطابقة.

19. أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كالمساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، أفراد الإدارة العليا وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى . إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي :

	أطراف ذات صلة اخرى	2019	2018
(1) الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع :			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	50,000	**50,000**	50,000

(2) مزايا أفراد الإدارة العليا :	**2019**	2018
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	**177,730**	151,039
مزايا مكافأة نهاية الخدمة	**21,673**	18,074
	199,403	169,113

20. موجودات أمانة

تقوم الشركة الأم بإدارة محافظ استثمارية للغير بمبلغ 22,380,370 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 26,412,660 دينار كويتي) مقابل أتعاب إدارة. إن تلك المحافظ الاستثمارية مسجلة بإسم الشركة الأم ولكنها غير متضمنة في البيانات المالية المجمعة المرفقة.

21. مطالبات قضائية

إن القضايا القائمة للمجموعة كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع هي كما يلي:

بتاريخ 23 يناير 2017، قامت شركة كيو انترناشيونال كونسلتنس ("المدعي") برفع دعوى قضائية ضد شركة دار الظبي العقارية ش.م.ك.م. ("المدعي عليها") (شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة دار الظبي القابضة ش.م.ك.(قابضة) – شركة تابعة لشركة بيان للاستثمار ش.م.ك. (عامة) (الشركة الأم الرئيسية)) تحت رقم 2017/1127 مطالبة المدعي عليها بأن تؤدي مبلغ 50,869,550 درهم إماراتي ومبلغ 109 ألف دولار أمريكي المعادل لمبلغ 4,199,073 ديناراً كويتياً بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد والتي تتعلق حسب إدعاء شركة كيو انترناشيونال كونسلتنس عن عقود استشارات هندسية. بتاريخ 3 أبريل 2017، قامت المدعى عليها بتقديم دعوى فرعية في ذات الدعوى بطلب ندب خبير وتصفية الحساب، بتاريخ 3 أبريل 2017، تم إحالة الدعوى إلى إدارة الخبراء ولا تزال القضية منظورة أمام "محكمة أول درجة" وتم تحديد جلسة بتاريخ 20 يناير 2020.

لاحقاً لتاريخ بيان المركز المالي المجمع، في 20 يناير 2020، أصدرت "محكمة أول درجة" حكمها لصالح المدعي وذلك بإلزام المدعي عليها بأن تؤدي للشركة المدعية مبلغ 45,258,452 درهم إماراتي و60,201 دولار أمريكي المعادل لمبلغ 3,752,913 ديناراً كويتياً بالإضافة إلى الفوائد القانونية بنسبة 7% سنوياً مستحقة على الرصيد الدائن من تاريخ المطالبة القضائية الحاصل في 11 يناير 2017 وحتى تمام السداد. بناءً على ذلك، قامت المجموعة بالاعتراف بالرصيد الدائن المتبقي المستحق للشركة المدعية بمبلغ 1,300,696 ديناراً كويتياً عن طريق زيادة القيمة الدفترية للعقارات قيد التطوير (إيضاح 5)، بالإضافة إلى تكوين مخصص للفوائد القانونية المستحقة بمبلغ 780,915 ديناراً كويتياً في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

بتاريخ 18 فبراير 2020 ، قامت المدعي عليها بإستأنف الحكم من خلال القضية رقم 2020/1514 لدى "محكمة الاستئناف". لا تزال القضية منظورة أمام "محكمة الاستئناف" وتم تحديد جلسة لها بتاريخ 7 أبريل 2020. نتيجة لتعطيل جميع الوزارات والهيئات الحكومية بسبب إنتشار فيروس كورونا المستجد حتى تاريخ إصدار هذه البيانات المالية المجمعة، سوف يتم تأجيل الجلسة لحين استئناف الأعمال.

22. معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال بناء على التقرير الداخلي المقدم إلى متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي:

- عمليات الاستثمار : الاستثمار لمصلحة المجموعة في الأوراق المالية والمحافظ والصناديق.
- إدارة الأصول وخدمات استشارية: الاستثمار وإدارة المحافظ والصناديق للعملاء، واستشارات مالية واستشارات وبحوث استثمارية.
- العقارات : الاحتفاظ بالعقارات الاستثمارية لزيادة قيمتها وبيع العقارات الأخرى .
- القطاع الصناعي: إنتاج و تصنيع مواد الفربت والجليز و بيعها ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة.

إن معلومات القطاعات لقطاعات التشغيل التي يتم عمل تقرير بها كما يلي:

	31 ديسمبر 2019					
	عمليات الاستثمار	إدارة الأصول وخدمات استشارية	العقارات	القطاع الصناعي	بنود غير موزعة	المجموع
إجمالي الإيرادات	281,410	17,014	-	386,637	-	685,061
نتائج القطاع	(387,666)	(6,986)	-	278,545	-	(116,107)
مصاريف تشغيل غير موزعة					(255,377)	(255,377)
خسارة من العمليات						(371,484)
إيرادات أخرى					29,846	29,846
مخصص دعوى قضائية					(780,915)	(780,915)
أرباح فروقات عملات أجنبية					42,303	42,303
ضريبة دعم العمالة الوطنية					(13,435)	(13,435)
حصة الزكاة					(4,176)	(4,176)
خسارة السنة						(1,097,861)
معلومات أخرى :						
موجودات القطاع	14,059,967	-	72,834,810	1,575,723	-	88,470,500
مجموع الموجودات						88,470,500
مطلوبات القطاع	38,846,245	-	-	550,670	-	39,396,915
مجموع المطلوبات						39,396,915
استهلاك	-	-	-	(62,060)	(64,932)	(126,992)

	31 ديسمبر 2018 (معدل)					
	عمليات الاستثمار	إدارة الأصول وخدمات استشارية	العقارات	القطاع الصناعي	بنود غير موزعة	المجموع
إجمالي الإيرادات	195,837	17,574	-	245,806	-	459,217
نتائج القطاع	(374,044)	(6,426)	-	109,781	-	(270,689)
مصاريف تشغيل غير موزعة					(291,888)	(291,888)
خسارة من العمليات						(562,577)
إيرادات أخرى					24,766	24,766
خسائر فروقات عملة أجنبية					(123,048)	(123,048)
ضريبة دعم العمالة الوطنية					(17,444)	(17,444)
حصة الزكاة					(6,978)	(6,978)
خسارة السنة						(685,281)
معلومات أخرى :						
موجودات القطاع	13,164,162	-	71,534,114	1,567,789	-	86,266,065
مجموع الموجودات						86,266,065
مطلوبات القطاع	37,572,072	-	-	394,059	-	37,966,131
مجموع المطلوبات						37,966,131
استهلاك	-	-	-	(36,643)	-	(36,643)

23. إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، المستحق للبنوك، الدائنين والمرابحات الدائنة، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها .

أ - مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها .

يبين الجدول التالي أثرحساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة، مع ثبات المتغيرات الأخرى على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الإقتراض .

السنة	الزيادة / (النقص) في سعر الفائدة	الرصيد كما في 31 ديسمبر بالدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بالدينار الكويتي
2019			
مستحق للبنوك	**± %0.5**	**4,049,352**	**± (20,247)**
2018			
مستحق للبنوك	± %0.5	5,054,852	± (25,274)

ب - مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في في الصندوق ولدى البنوك والمدينين. يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

النقد لدى البنوك

إن النقد لدى البنوك الخاص بالمجموعة والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. إن النقد للمجموعة مودعة لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنوك والمدينين.

جـ - مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال إستخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي .

يظهر البيان التالي حساسية للتغير المحتمل المعقول في سعر صرف العملة بين العملات الأجنبية والدينار الكويتي .

السنة	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
2019			
دولار أمريكي	**± %5**	**± 6,341**	**-**
درهم إماراتي	**± %5**	**± 1,414,956**	**± 30,327**
جنيه مصري	**± %5**	**-**	**± 81,111**
2018			
دولار أمريكي	± %5	± 22,767	± 9,954
درهم إماراتي	± %5	± 1,186,567	± 51,675
جنيه مصري	± %5	-	± 58,347

د - مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد إلتزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الاستثمارات القابلة للتسييل السريع.

عملية إدارة مخاطر السيولة

إن عملية إدارة السيولة لدى المجموعة ، كما هي مطبقة في المجموعة تشتمل على :

- التمويل اليومي، ويدار عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من القدرة على مواجهة المتطلبات؛
- الاحتفاظ بالمحافظ ذات الموجودات السوقية العالية القابلة للتسييل السريع كضمان يغطي أي انقطاع غير متوقع في التدفقات النقدية؛
- مراقبة نسب السيولة في بيان المركز المالي تجاه المتطلبات الداخلية والتنظيمية.
- إدارة تركز ونمط استحقاق الديون.

إن جدول استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر هي كالتالي :

2019	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 -12 شهر	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
الموجودات :						
نقد في الصندوق ولدى البنوك	440,958	-	-	-	-	440,958
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	231,059	-	-	-	-	231,059
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	-	1,189,573	-	-	1,189,573
مخزون	-	-	237,839	-	-	237,839
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	12,824,058	-	12,824,058
عقارات قيد التطوير	-	-	-	-	72,834,810	72,834,810
ممتلكات وعقارات ومعدات	-	-	-	259,748	452,455	712,203
	672,017	-	1,427,412	13,083,806	73,287,265	88,470,500
المطلوبات :						
مستحق للبنوك	-	-	4,049,352	-	-	4,049,352
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	29,463,275	43,228	685,389	4,737,790	-	34,929,682
مرابحات دائنة	-	5,251	-	-	-	5,251
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	-	412,630	412,630
	29,463,275	48,479	4,734,741	4,737,790	412,630	39,396,915

2018 (معدل)	حتى شهر	1 - 3 أشهر	3 -12 شهر	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
الموجودات :						
نقد في الصندوق ولدى البنوك	898,421	-	-	-	-	898,421
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	177,683	-	-	-	-	177,683
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	-	747,643	-	-	747,643
مخزون	-	-	254,411	-	-	254,411
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	12,188,164	-	12,188,164
عقارات قيد التطوير	-	-	-	-	71,534,114	71,534,114
ممتلكات وعقارات ومعدات	-	-	-	-	465,629	465,629
	1,076,104	-	1,002,054	12,188,164	71,999,743	86,266,065
المطلوبات :						
مستحق للبنوك	-	-	1,454,852	3,600,000	-	5,054,852
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	29,461,569	24,422	589,254	2,452,217	-	32,527,462
مرابحات دائنة	8,161	-	-	-	-	8,161
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	-	375,656	375,656
	29,469,730	24,422	2,044,106	6,052,217	375,656	37,966,131

هـ - مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظتها الاستثمارية.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية، التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في 31 ديسمبر :

	2019			2018		
مؤشر السوق	التغير في سعر أدوات الملكية%	الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على الأرباح أو الخسائر	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على الأرباح أو الخسائر
بورصة الكويت	± 5%	± 554,723	± 11,553	± 5%	± 526,487	± 8,884

24. قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.

المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

31 ديسمبر 2019	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	231,059	-	231,059
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	11,094,464	1,729,594	12,824,058
المجموع	11,325,523	1,729,594	13,055,117

31 ديسمبر 2018 (معدل)	المستوى الأول	المستوى الثاني	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	177,683	-	177,683
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	10,529,735	1,459,352	11,989,087
المجموع	10,707,418	1,459,352	12,166,770

خلال السنة، لم يكن هناك تحويلات بين المستويات المختلفة لقياس القيمة العادلة.

25. إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع ، إصدار أسهم جديدة ، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناءاً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة بإحتساب صافي الدين مقسوماً على الموارد المالية. يتم إحتساب صافي الديون كإجمالي الإقتراض ناقصاً النقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم إحتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافاً إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي :

	2019	(معدل) 2018
مستحق للبنوك	**4,049,352**	5,054,852
مرابحات دائنة	**5,251**	8,161
يخصم : نقد في الصندوق ولدى البنوك	**(440,958)**	(898,421)
صافي الديون	**3,613,645**	4,164,592
مجموع حقوق الملكية	**49,073,585**	48,299,934
إجمالي الموارد المالية	**52,687,230**	52,464,526
نسبة الدين إلى الموارد المالية	**%6.86**	%7.94

26. مبدأ الاستمرارية

كما في 31 ديسمبر 2019 ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة عن موجوداتها المتداولة بمبلغ 32,147,066 دينار كويتي (2018: 29,460,100 دينار كويتي). لقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس إفتراض إستمرارية المجموعة في أعمالها. إن إستمرارية المجموعة تعتمد على قدرتها على تحسين الربح وتعزيز تدفقاتها النقدية في المستقبل وإعادة هيكلة سداد ديونها، إضافة إلى الدعم والتمويل المستمر من قبل المساهمين والمؤسسات المالية.

وترى إدارة المجموعة أنه على الرغم من الشكوك الجوهرية حول قدرة المجموعة على الإستمرارية، والذي قد ينتج عنه عدم قدرة المجموعة على تحقيق موجوداتها وسداد التزاماتها من خلال نشاطها الاعتيادي ، إن إدارة المجموعة لاتزال بصدد التفاوض حول شروط سداد الدائنون التجاريون بمبلغ 23,534,238 دينار كويتي والرسوم الأخرى المتعلقة بها مع المطور الرئيسي والذي يمثل الرصيد الدائن المتبقي من إقتناء عقارات قيد التطوير (إيضاح 7).

لدى إدارة المجموعة توقعات معقولة بإن يقوم المطور الرئيسي بإعادة هيكلة الرصيد الدائن المستحق للمجموعة نظراً لجودة استثماراتها وموجوداتها.

إذا لم تتمكن المجموعة من إعادة هيكلة الدائنون التجاريون والرسوم الأخرى المتعلقة بها في المستقبل القريب، فإنها قد لا تتمكن من تحقيق موجوداتها والوفاء بمطلوباتها في السياق الطبيعي للأعمال.

27. تصحيح الأخطاء المتعلقة بالمحاسبة عن قياس القيمة العادلة

تم إعادة إدراج أرقام المقارنة لبيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2018، وكذلك أرقام المقارنة لبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2018 وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (8) "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، وذلك لتصحيح القيم العادلة لاستثمار المجموعة في أوراق مالية غير مسعرة والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والناتجة عن تقييم هذه الإستثمارات بناءً على آخر بيانات مالية متاحة للشركات المستثمر فيها.

إن أثر التعديل هو كما يلي:

	(كما هو مدرج سابقاً) 31 ديسمبر 2018	المبلغ المعدل	(معدل) 31 ديسمبر 2018
بيان المركز المالي المجمع			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	13,561,849	(1,373,685)	12,188,164
احتياطي القيمة العادلة	6,349,168	(1,373,685)	4,975,483
بيان الأرباح أو الخسائر و الدخل الشامل الآخر المجمع			
التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	642,999	251,930	894,929

لم يكن لإعادة الإدراج أي تأثير على البيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

28. أحداث لاحقة

تسبب تفشي فيروس كورونا (Covid -19) (" تفشي الفيروس") منذ أوائل عام 2020 في حدوث إضطرابات واسعة النطاق للأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، مما قد يؤثر سلباً على أعمال المجموعة. تراقب إدارة المجموعة عن كثب أثر تفشي الفيروس على أعمال المجموعة، وعلى وجه التحديد تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تقييم الأوراق المالية غير المسعرة وتحديد صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها للعقارات قيد التطوير. نظراً لتطور الوضع سريعًا، يخضع تأثير تفشي الفيروس إلى مستويات كبيرة من عدم اليقين، حيث لا يزال النطاق الكامل للتأثيرات المحتملة غير معروف. وبالتالي، لا يمكن تحديد الأثر المالي بشكل معقول على المجموعة في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية المجمعة.